العرب
الأربعاء 2020/05/20
السنة 42 العدد 11708

الفقر في اليمن يتجاوز الخطوط الحمر مع تمدد الوباء

تحذيرات منظمة الفاو من كارثة غذائية لا تكفي دون دعم دولي عاجل

اليمنيون على مقياس الفقر

أعطت أحدث المؤشرات حول الأزمة الاقتصادية لليمن لمحة عن الحالة الكارثية للسكان بعد تجاوز الفقر مستوى الخطوط الحمر في ظل انتشار فايروس كورونا بالبلاد في صمت، في الوقت الذي أكد فيه خبراء ومسؤولون أن تحذيرات منظمة الأغذية والزراعة (فاو) من تفاقم المشكلة لا تكفي دون تدخل دولي عاجل.

روما - حملت التحذيرات الدولية من اتساع رقعة الفقر في اليمن صورة أكثر قتامة عن معيشة السكان بعد أن ألقت الظروف الاقتصادية الصعبة، التي تعيشها البلاد جراء الحرب، بانعكاساتها السلبية على مختلف المحافظات.

واعتبرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أن اليمن، الذي دفعته حرب مستمرة منذ أكثر من خمس سنوات بالفعل إلى شفا المجاعة، قد يواجه وضعا "كارثيا" في ما يتعلق بالأمن الغذائي بسبب تفشي فايروس كورونا وتراجع تحويلات العاملين بالخليج.

> شلل القطاعات الإنتاجية وانحسار تحويلات المغتربين وانعدام الخدمات وغليان الأسعار فاقمت متاعب اليمنيين

وتسبب الصراع الدائر بين التحالف العربي تقوده السعودية لمساندة الحكومة الشرعية، التي تتخذ من عدن عاصمة لإدارة شؤونها، وجماعة الحوثي المتحالفة مع إيران فيما وصفته الأمم المتحدة بأنه أكبر أزمة إنسانية في العالم.

وتؤكد المؤشرات والبيانات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية أن نحو 80 في المئة من سكان اليمن على المساعدات ويواجه ملايين الجوع.

ونسبت وكالة رويترز للممثل الإقليمي للفاو في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عبدالسلام ولد أحمد قوله إن "النظام الصحي كان يتعرض بالفعل لضغوط كبيرة وستتراجع قدراته الآن إذا استمر مرض كوفيد – 19 في الانتشار وسيؤثر، بالإضافة إلى ذلك، على حركة الناس والبضائع".

وأوضح أن الوضع قد يكون كارثيا فعلا إذا تحققت كل عناصر أسوأ سيناريو، لكن استطرد قائلا "لنأمل ألا يحدث ذلك والأمم المتحدة تعمل على تجنب ذلك".

وتعتبر اليمن إلى جانب كل من سوريا والسودان، من بين الدول الأكثر عرضة للخطر في الشرق الأوسط في ما يتعلق بالأمن الغذائي.

وقالت الفاو في تقرير حديث نشرته على موقعها الإلكتروني إن "إجراءات العزل العام لمنع تفشي الفايروس من المرجح أن تؤثر على سلاسل الإمدادات الإنسانية التي توفر الغذاء لجزء كبير من السكان".

ويشهد اليمن أعمال عنف منذ تدخل التحالف العربي في العام 2015 ضد جماعة الحوثي التي أخرجت الحكومة المدعومة من السعودية من العاصمة صنعاء وأجبرتها على التمركز في الجنوب.

وحتى الآن سجلت الحكومة المعترف بها دوليا 128 حالة إصابة مؤكدة بالوباء، و20 حالة وفاة في المناطق التي تسيطر عليها.

في المقابل، أعلن الحوثيون، الذين يسيطرون على صنعاء وأغلب المراكز السكانية في الحضر أربع حالات إصابة وحالة وفاة واحدة جميعها في العاصمة.

وأكدت منظمة الصحة العالمية الاثنين الماضي أن الفايروس ينتشر دون رصد مما يزيد من احتمالات تفشيه بين السكان، الذين يعانون من سوء التغذية، بصورة تفوق طاقة النظام الصحي بقدراته المحدودة على الفحص.

ووفق بيانات الحكومة الشرعية تم تدمير نحو 45 في المئة من المنشآت الصحية بسبب الحرب، كما توقفت نصف المنشآت الأخرى عن العمل بسبب تعرضها لنهب معداتها.

وهناك حاليا نحو 15.9 مليون يمني يندرجون تحت تصنيف من يعانون انعدام الأمن الغذائي بين السكان البالغ عددهم 28 مليون نسمة.

وليس لدى الفاو تقديرات دقيقة لما قد يصل إليه هذا العدد إذا استمر المرض في التفشي لكنها تواصل مراقبة الوضع.

وأعلنت الولايات المتحدة في السادس من مايو الجاري أنها ستقدم 225 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي من أجل اليمن بما يشمل العمليات التي تقلصت في الشمال.

وقال البرنامج إنه سيخفض المساعدات إلى النصف في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون منذ منتصف أبريل الماضي، بسبب مخاوف الجهات المانحة من أن تكون الجماعة تعطل توزيع المساعدات، وهو ما ينفيه الحوثيون.

> 15.9
> مليون يمني مصنفون ضمن من يعانون انعدام الأمن الغذائي من بين 28 مليون نسمة

وتؤكد الفاو أن اليمن، وهو أفقر دول شبه الجزيرة العربية، سيتضرر كذلك من انخفاض متوقع في تحويلات العاملين بدول الخليج والتي بلغت نحو 3.8 مليار دولار في 2019. وقال ولد أحمد "هذا مصدر كبير للدخل للبلاد وقد ينخفض بدرجة كبيرة".

وفقد العديد من العاملين في منطقة الخليج الغنية بالنفط وظائفهم أو أجبروا على عطلات غير مدفوعة الأجر أو خُفضت رواتبهم بسبب تفشي فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وترى منظمة الفاو أنه دون سلام فإنه ستواصل مواجهة صعوبات نقص الأمن الغذائي ولن يكون هناك انتعاش على المدى البعيد.

وقال مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن الخميس الماضي، إنه تم إحراز "تقدم كبير" نحو تعزيز الهدنة المؤقتة التي أُعلنت لمواجهة فايروس كورونا ولتمهيد الطريق لاستئناف محادثات السلام المتعثرة.

وتسعى الحكومة الشرعية إلى جانب معركتها في استعادة أجهزة الدولة من الحوثيين للحفاظ على اقتصاد البلاد من خطر الانهيار الشامل، الذي ينذر بتداعيات كارثية أكبر على حياة المواطنين.

ولكن الحكومة تواجه مشكلة معقدة بعد أن أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي نهاية الشهر الماضي، الإدارة الذاتية لمحافظات الجنوب ومدنه في ضوء فشل حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي في الوفاء بالتزاماتها ضمن اتفاق الرياض وإصرارها على "تأزيم" عودتها إلى عدن لمباشرة مهامها.

ونسبت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية لرئيس الحكومة معين عبدالملك قوله في وقت سابق إن "معدلات الفقر قفزت إلى 80 في المئة من إجمالي سكان البلاد".

وأرجع ذلك إلى تدهور النشاط الاقتصادي وتوقف الرواتب وانعدام فرص العمل والنزوح الإجباري للمواطنين "بفعل الانقلاب والحرب والإجراءات التعسفية للميليشيات الحوثية".

واستولي الحوثيون على 85 في المئة تقريبا من الإيرادات العامة للدولة من ضرائب وجمارك وحصص الدولة في المؤسسات والشركات العامة، إضافة إلى الجبايات غير القانونية تحت مسميات مختلفة مما فاقم العجز في مالية الدولة.

وأفضى ذلك الوضع إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48 في المئة منذ بداية الحرب، كما تم استنزاف احتياطيات البلد الخارجية البالغة 5 مليارات دولار خلال عام واحد.

وتسببت التوترات الأمنية في اضطراب أسواق المحافظات وسحب العملة الصعبة منها، وبالتالي ارتفاع قيمة الدولار مقابل الريال، مما انعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المختلفة.

ويقول مواطنون إن الوضع بات سيئا للغاية وكل الوسائل المعيشية أصبحت صعبة، حيث لا حكومة تكترث بما يحدث، ولا أي أحد لديه سلطة يعلم كيف هي معاناة الشعب.

وشكا هؤلاء في تصريحات متفرقة لوكالة الأنباء الألمانية من أن غليان الأسعار في تزايد مستمر مع انقطاع الكهرباء والماء، إضافة إلى وجود فقر وجوع وبطاله مستمرة.

خطة عراقية لزيادة زخم إنتاج حقول الغاز بحلول 2023

أعلن العراق عن استراتيجية جديدة لزيادة زخم إنتاج حقول الغاز خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهو تحرك يأتي ضمن استكمال خطط سابقة تم تدشينها خلال العامين الماضيين، في ظل محاولات مضنية لإنهاء استيراد الإمدادات الإيرانية لتشغيل محطات الكهرباء.

بغداد - كشفت وزارة النفط العراقية عن خطة جديدة للاستثمار في قطاع الغاز بالتعاون مع شركات عالمية للوصول بإنتاج الغاز إلى 3.4 مليار قدم مكعب يوميا بحلول 2023.

وتأتي الخطوة في سياق برنامج سيعكف على تنفيذه رئيس الحكومة الجديد مصطفى الكاظمي لإنهاء ارتهان العراق للغاز الإيراني في تشغيل محطات توليد الكهرباء.

وقال وكيل الوزارة حامد الزوبعي إن "وزارة النفط لديها خطة تحت التنفيذ حاليا تتألف من 3 محاور من أجل الاستثمار في قطاع الغاز".

ونقلت صحيفة الصباح المحلية عن الزوبعي تأكيده أن المرحلة الأولى تتمحور حول عزل الغاز من النفط باستثمارات سريعة وإيصالها إلى مواقع الاستهلاك لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية والمواقع الصناعية.

وأشار إلى أن الوزارة نجحت في هذه المرحلة بمضاعفة استثمار الغاز بعد أن كان عند حوالي 700 مليون قدم مكعب يوميا.

أما المحور الثاني من الخطة فيقضي بتأهيل عدد من محطات التجميع، التي تعنى برفع إنتاجية الغاز السائل والمكثفات للوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

وقال وكيل الوزارة "من خلال إعادة تأهيل المحطات الإنتاجية سيكون العراق مستفيدا منها، حيث يبلغ معدل الصادرات حاليا للأسواق العالمية في حدود ألفي طن يوميا من الغاز المسال".

وأوضح المسؤول العراقي أن المحور الثالث من الخطة يتضمن استثمار الغاز المصاحب للنفط الخام في الحقول من خلال إنشاء وحدات معالجة الغاز وهذه الخطة تتطلب بناء مجمعات في الحقول التي لا توجد فيها منشآت ومجمعات للمعالجة.

وشرعت وزارة النفط بالتعاقد لاستثمار غاز الناصرية بطاقة مئتي مليون قدم قياسي والبدء باستثمار غاز حقل الناصرية بطاقة 200 مليون قدم قياسي وحقل الحلفاية بمحافظة ميسان بطاقة 300 مليون قدم مكعب يوميا.

كما انطلقت في استثمار حقل أرطاوي بمحافظة البصرة بطاقة 400 مليون قدم مكعب يوميا ومشروع حقل غربي القرنة الثاني وعدد من الحقول الصغيرة يصل انتاجها الى 300 مليون قدم مكعب يوميا.

وتسعى بغداد ايضا إلى إحياء العمل في إنتاج الغاز الحر من حقول عكاز والمنصورية في محافظتي الأنبار وديالى، التي جرى التعاقد عليها مع شركات أجنبية والعمل على إعادة نشاط هذه الشركات للعمل.

وتوقفت تلك الحقول بسبب الظروف الأمنية في المحافظتين، وسط توقعات بأن تدخل هذه المشاريع بشكل تدريجي في حيز التنفيذ خلال فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات، مما يساعد العراق على الاستفادة من كافة الحقول المستهدفة.

وكانت وزارة الكهرباء قد كشفت الشهر الماضي عن مفاجأة كبيرة بالإعلان عن أنها خفضت استيراد الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي من إيران بنسبة 75 في المئة واقترابها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من توليد الطاقة الكهربائية.

ويقول محللون إن هذا التحرك يشير إلى أن بغداد قد تكون تلقت رسالة من واشنطن بقرب إيقاف إعفاء العراق من العقوبات الأميركية المفروضة على إيران.

وأطلقت بغداد في سبتمبر الماضي حزمة مشاريع جديدة أبرزها إطلاق أكبر مشروع لاستثمار الغاز المصاحب في خطوة كبيرة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول إلى التصدير، كما منحت شركة صينية عقد تطوير 80 بئرا نفطية في حقل مجنون المتداخل مع الحقول الإيرانية.

حامد الزوبعي

نستهدف إنتاج نحو 3.4 مليار قدم مكعب يوميا من الغاز

وتتقاطع المشاريع العراقية مع مصالح إيران التي تحاول التمسك بالنافذة العراقية بدعم من الأطراف السياسية الموالية لها في بغداد من أجل تخفيف وطأة العقوبات الأميركية.

ووضعت وزارة النفط حينها حجر الأساس لأكبر مشروع لاستثمار الغاز المصاحب، يتضمن إنشاء مجمع عملاق لتسييل الغاز في إطار جهوده المتسارعة لإنهاء استيراد الغاز الإيراني والتحول إلى تصدير الغاز المسال.

ومن المتوقع أن يعزز المشروع قدرة شركة غاز البصرة على استثمار الغاز المصاحب لتصل إلى 40 في المئة من حقول منطقة أرطاوي.

متى يوقف أردوغان استنزافه السري للخزينة العامة

إيسار كاراكاش
كاتب في أحوال موقع تركية

تتيح الثغرات في التشريعات التركية للمؤسسات المرتبطة بالحكومة إنفاق مبالغ هائلة من الثروة العامة دون الخضوع لرقابة أكبر هيئة مراجعة حسابات في البلاد، وهي محكمة الحسابات.

تلك الثروة يتم إنشاؤها من قبل أفراد المجتمع وتحويلها إلى الحكومة من خلال الوسائل القانونية مثل الضرائب، باسم الثروة العامة، ويتم تحويل جزء كبير من هذه الأموال إلى الخدمات العامة من خلال الميزانية.

في العادة يجب أن يتبع الإعلان عن هذه الأموال وخطط إنفاقها بشكل دقيق وشفاف مبادئ دولة القانون الديمقراطية. وهذا يعتبر أحد أهم المبادئ الأساسية للديمقراطية اليوم والتي تم تحديدها في وثيقة ماغنا كارتا، ميثاق الحقوق العظيم الذي وافق عليه الملك جون ملك إنجلترا عام 1215.

ولكن دعونا نلقي نظرة على كيفية إنفاق ومراقبة الثروة العامة في تركيا اليوم، فمن خلال تتبع القواعد الراهنة تنفق الأموال من خلال الميزانية المركزية والإدارات المحلية ونظام الضمان الاجتماعي والمؤسسات الاقتصادية العامة. وتدعم الثروة العامة هذه النفقات بشكل مباشر.

يشرف البرلمان ومحكمة الحسابات على استخدام الأموال العامة. وحتى هنا، يسير كل شيء كما ينبغي أن يكون، لكن أشياء غريبة تحدث في الدولة، مثل أنه يتم إزالة استخدام هذه الأموال العامة من دفاتر المراجعة من قبل محكمة الحسابات.

لقد تم إنشاء مؤسسات جديدة، مثل صندوق الثروة السيادية التركية، وهو صندوق ثروة سيادي، تضم مجموعته الكبيرة من الشركات العامة ملكية جزئية للخطوط الجوية التركية.

ومنذ أن شدد الرئيس رجب طيب أردوغان قبضته على البلاد منذ عام 2015 تنفق هذه الشركات الأموال دون أن تخضع لإشراف كل من المحكمة والقوانين المعتادة التي تحكم عمليات المناقصة.

ومن المثير للاهتمام أنه في حين أن معظم هذه الممارسات لا تتوافق مع القانون، إلا أنها مدعومة بالتشريع الذي تم تمريره مؤخرا.

وتعد محكمة الحسابات محكمة عليا تفحص نيابة عن البرلمان مدى توافق وأداء النفقات العامة مع الدستور والقوانين. ويسرد قانون محكمة الاستئناف مؤسسات الدولة التي تخضع لتدقيق المحكمة.

وتشمل المؤسسات الميزانية المركزية والإدارات المحلية ونظام الضمان الاجتماعي والصناديق والمؤسسات الاقتصادية العامة وغيرها.

لكن أعتقد أنه بدلاً من قصر نطاقها على قائمة واحدة، يجب أن تُمنح

> حتى يحكم أردوغان على مفاصل الاقتصاد، تمت إزالة آثار استخدام الأموال العامة من دفاتر المراجعة من قبل محكمة الحسابات، التي تشرف على تلك الأموال

محكمة الحسابات السلطة للإشراف على جميع مصارف التمويل العام حتى آخر سنت، ولا ينبغي ترك أي تمويل عام خارج نطاق سلطتها.

ومن غير المقبول أن تكون بنود إنفاق صندوق الثروة السيادي التركي خارجة عن سلطة تدقيق المحكمة.

ويبدو أن صندوق الثروة السيادي التركي ليس هو الحالة الوحيدة. فهناك مؤسسات أخرى يتم إنشاؤها، مثل وكالة السياحة، والتي لم تخضع كذلك لإشراف المحكمة.

وهناك غموض آخر يشوب شرعية الإنفاق العام في بعض المجالات الأخرى، مثل مدفوعات الخزانة لشركات التطوير والمقاولين الذين بنوا البنية التحتية في إطار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبينما ينص القانون على أن هذه المدفوعات ستخضع لمراجعة محكمة الحسابات، فإن هذا النموذج، الذي يضمن أن الحكومة ستدفع للشركات مبلغاً بالعملة الأجنبية يعتمد على مستوى البنية التحتية المستخدمة، يشوبه الغموض خلافا لنظرية الإنفاق العام.

ومن المستحيل فهم أو قبول السرية التي تشوب بعض المؤسسات العامة والتي تتمتع بسلطة إنفاق الأموال العامة، ولذلك على السلطات أن تضع مفهوم الثروة العامة في قوانينها وأن تفحص كل سنت من الأموال العامة، التي يتم جمعها بموجب القانون.

كما ينبغي إدراج قانون محكمة الاستئناف وغيرها من القوانين الأساسية في الدستور، كما هو الحال في فرنسا، ولا يجب أن يتعارض أي تشريع مع هذه القوانين الأساسية.

وهناك أيضا بُعد بشري لهذه المسألة، وهو أنه يجب على مسؤولي محكمة الحسابات أيضا النظر في تفسير قوانينهم الخاصة وفقا للمبادئ الأساسية للديمقراطية.

خلاصة القول، إنه في حال كانت تركيا قادرة على وضع فكرة الثروة العامة على أسس صلبة، فستكون قادرة على تجاوز بعض المشاكل المالية والاقتصادية المهمة التي تثقل كاهلها.